

Ko tō tātou kāinga tēnei

ملخص لتقرير لجنة التحقيق الملكية بشأن الهجوم
الإرهابي الذي وقع في 15 مارس 2019 واستهدف
مسجدين في مدينة كرايس تشرش
26 نوفمبر 2020

[ARABIC]



ROYAL COMMISSION OF INQUIRY
INTO THE TERRORIST ATTACK
ON CHRISTCHURCH MOSQUES
ON 15 MARCH 2019

TE KŌMIHANA OIUI A TE WHAKAÈKE
KAIWHAKATIMA I NGĀ WHARE
KŌRANA O ŌTAUTAHI I TE
15 O POUTŪ-TE-RANGI 2019

26 November 2020

Ko tō tātou kāinga tēnei

*Summary of the report of the
Royal Commission of Inquiry into
the terrorist attack on Christchurch
masjidain on 15 March 2019*

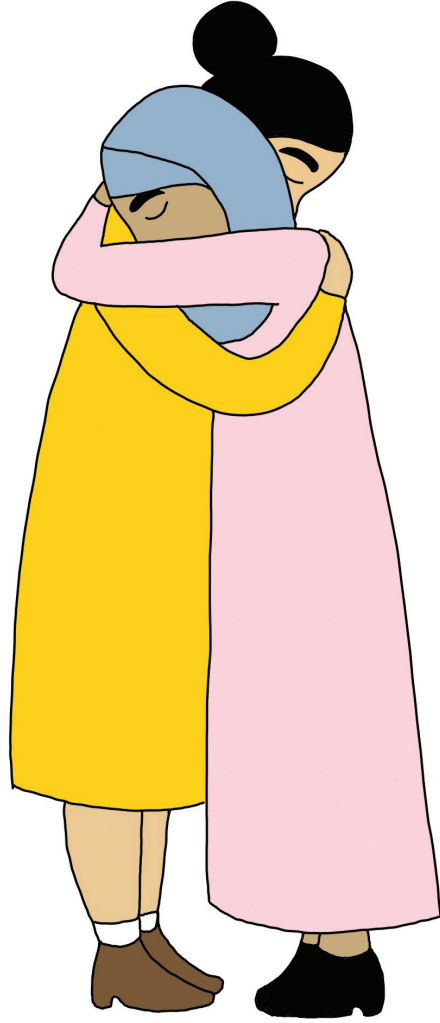
Published 26 November 2020

*978-0-473-55386-9 (soft cover)
978-0-473-55387-6 (PDF)*

(C) Copyright 2020

*This document is available online at:
www.christchurchattack.royalcommission.nz*

*Printed using ECF and FSC certified paper
that is also Acid free and biodegradable.*



هذا موطنك
وكان ينبغي الشعور
بالأمان فيه.

إهداء الرسم والنص من الفنانة روي جوتز
وتعرب اللجنة الملكية عن بالغ تقديرها لموهبة الفنانة روي وكرمها

تقدير

تعرب اللجنة الملكية عن تقديرها
للشهداء الـ51 والذين جاءوا في قلب
التحقيق الذي أجريناه.

ونأمل في أن تظل قصص الشهداء الـ51
حية وملهمة لنا وللأجيال القادمة.

كما تعرب اللجنة الملكية أيضا عن
تقديرها للعدد الكبير من الناجين
والشهود.

ونتمنى أن تنعم عائلات الشهداء والناجين
وشهود الحادث الإرهابي وعائلاتهم بحياة
آمنة.

Kia whakatōmuri te haere whakamua

أنظر إلى المستقبل وعيناي لا تبرحان
الماضي

يتحدث هذا "المثل" عن آفاق الزمن
حيث يُنظر إلى الماضي والحاضر
والمستقبل كوحدة متداخلة، وفي هذا
التصور الزمني لا يُهجر الماضي وإنما
يُحمل إلى المستقبل.

عبد الفتاح قاسم
أحمد جمال الدين محمد عبد الغني
دكتور أمجد قاسم حميد
عارف محمد علي فوهرا
أشرف المرسي راغب
فرهاج أحسن
حاجي أشرف علي
حاجي محمد داوود نبي
حمزة الحاج مصطفى
حسنى أحمد
حسين محمد خليل مصطفى
كامل (محمد كامل) كامل درويش
خالد الحاج مصطفى
ليندا سوزان ارمسترونج
محمد مسعد محمد حسين
محمد عمر فاروق
منير سليمان
دكتور محمد عبد الصمد
محمد سهيل شهيد
موسى فالى سليمان باطل
اسامه عدنان يوسف ابوكويك
رامز عارف بهاي فوري
شيخ موسى نور اولي
سيد جاهان داد علي
طارق راشد عمر
زكريا تويان

عبد القادر علمي
علي محمود المدني
أنسي كاريباكولم عليبافا
أشرف علي رزاق
عطا محمد عطا العيان
غلام حسين
حاجي مطيع الله صافي
حاجي محبوب الله الاخر خوشار
الدكتور هارون محمود
حسين حازم العمري
جنيد إسماعيل
كرم بيبي
ليليك عبد الحميد
دكتور مجمل حق
محمد عمران خان
محسن محمد الحربي
مساعد الدين إبراهيم
محمد حازق بن محمد ترمذي
محمد زيشان رضا
نعيم راشد
عزير قادر
سيد أحمد ميلني
سيد أريب أحمد
طلحة نعيم
زكريا بويبا

هَذَا هُوَ مَوْطِنُنَا

This is our home

Ko hotau 'api eni

这是我们的家

Dies ist unser Zuhause

یہ رہنے کا جگہ ہے

Bu bizim evimiz

यह हमारा घर है

Ko tō tātou kāinga tenei

這是我們的家

এটাই আমাদের বাড়ি

Nous sommes chez nous ici

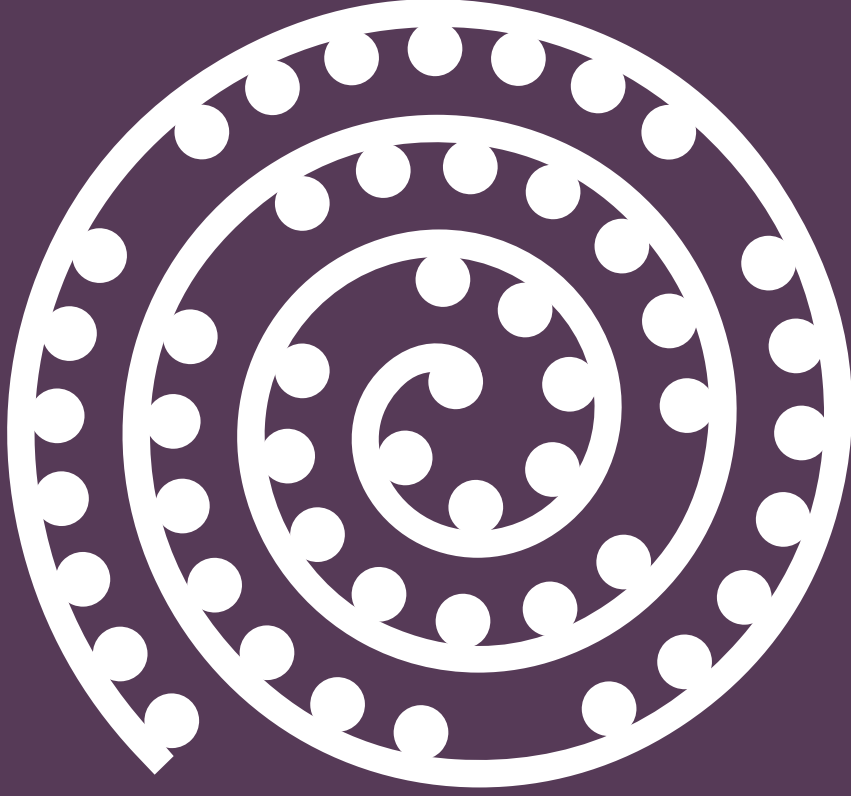
یہ روک رہنومز اد

Kani wae guriga naga

O le mātou 'āiga tenei

یہ ہمارا گھر ہے





استلمنا شعارنا هذا من الكورو رمز نيوزيلندا انا

يعتبر السرخس المنتشر رمزًا للسلام والسكينة والنمو والتغير الإيجابي والصحة، ويعتبر معنى السلام هذا أحد موروثات الدين الإسلامي أيضًا.

وقد قارنا بين كلا من التونغا والرحلة التي تنتظر النيوزيلنديين لينعموا بمجتمع أكثر أمانًا وحاضن للجميع.

ويشير تصميم الكورو ذو المجموعات السبع من السرخس الظاهر أن 15 مارس 2019 يوافق هجريا 7 رجب 1440، وهو اليوم السابع من الشهر الهجري السابع



السلام عليكم و tēnā koutou

[1] نستهل التقرير بالإعراب عن تقديرنا لل 51 شهيد وللناجين ولشهود الهجوم الإرهابي الذي وقع في 15 مارس 2019، كما نعرب عن تقديرنا لعائلاتهم الذين تغيرت حياتهم إلى الأبد، ونؤكد على أن الذين تعرضوا للهجوم في المسجدين هم مواطنون نيوزيلنديون تجمعوا في سلمية لأداء الصلاة، الإرهابي قام بقتل 51 شخص والشروع في قتل 40 آخرين، وتعتبر هذه الأعمال الوحشية مؤسفة وغير مبررة.

[2] نفذ الهجوم الإرهابي أحد الأشخاص اليمينيين المصابين بفكرة رهاب الإسلام بهدف إشاعة الفوضى والتنافر داخل نيوزلندا، ولكنه فشل في تحقيق ذلك حيث توحد النيوزيلنديون في الأيام والأسابيع والشهور التي عقبها الهجوم حول هؤلاء المتضررين وتحدثوا ضد العنصرية والتطرف والعنف المتشدد، كما شهدت نيوزلندا إيمانا وطنيا بالقيم المشتركة والحياة الجماعية وما تعنيه قيمة الحياة في نيوزلندا.

[3] كان لابد أن تعرف المدينة حقيقة الحدث وأسبابه وما ينبغي القيام به لتقليل خطورة حدوث هجمات مستقبلية، ومن ثم تشكلت لجنة التحقيق الملكية هذه والتي يشرفنا أن نكون أعضاءها.

[4] ويأتي ضحايا هذا الحادث وعائلاتهم والناجين وشهود الهجوم الإرهابي وعائلاتهم في قلب هذا التحقيق الذي نجريه، وقد حرصنا على الاستماع إليهم ومشاركتهم بأسلوب يراعي حضاراتهم.

[5] نشعر بالامتنان لهؤلاء الذين استقبلونا استقبالا كريما في منازلهم، وقد أعرب هؤلاء عن بالغ الحزن والأسى عن الحادث، فضلا عن حبهيم لنيوزيلندا وتمنياتهم بوجود أفضل الروابط بين المجتمع النيوزيلندي بالكامل، هؤلاء الأشخاص الذين تغيرت حياتهم بالكامل لايزالون قادرين على النظر إلى المستقبل ومتفائلين بمستقبل نيوزيلندا.

[6] لقد بحثنا بدقة حياة الشخص الذي خطط ونفذ هذا الهجوم الإرهابي، وطرحنا أسئلة صعبة على أجهزة القطاع العام وخاصة هؤلاء الذين كانت مهمتهم حماية المواطنين النيوزيلنديين من حدوث مثل هذه الهجمات.

[7] التقينا مع مجموعة كبيرة من الخبراء النيوزيلنديين والدوليين بشأن مسائل تراوحت ما بين جمع المعلومات الاستخباراتية وصولاً إلى التماسك الاجتماعي، وقد أجرينا مقابلات مع عدة مئات من الأشخاص وأرسلوا إلينا بالرسائل المكتوبة التي تحتوي على أدلة تمت مراجعتها، وقدم أكثر من 1100 شخص مساهمات بشأن هذا الموضوع.

[8] ونعرب عن شكرنا لجميع الذين شاركوا معنا مشاركة منفتحة وصادقة، ولقد شعرنا بنية صادقة ومخلصة لدعم هذا التحقيق لمصلحة جميع مواطني نيوزيلندا في المستقبل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الفريق المرجعي للجالية الإسلامية التي ساهمت رؤيتهم مساهمة كبيرة فيما انتهى إليه تقريرنا. وبالمثل، نعرب عن شكرنا لهذه الجالية ولجماعة Navigate Your Way Trust وللمؤسسات التي ساعدتنا في الوصول لعائلات الشهداء الـ 51 وللناجين والشهود وعائلاتهم.

[9] نشكر الخبراء الدوليين ومسؤولي أجهزة الاستخبارات والأمن في أستراليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الذين منحونا الوقت والخبرة النافعة برغبة عالية، كما نتقدم بشكر خاص للسيد هوجان-هاو مفوض شرطة المدينة والسيد جون مكنون الحائز على وسام الاستحقاق النيوزيلندي ونيشان خدمة الملكة الذين قدما خبرة ورؤية مستقلة بالغة الأهمية للتحقيق الذي أجريناه ولهذا التقرير.

[10] ختاماً، نعرب عن تقديرنا للأمانة العامة والمستشار المساعد واللجنة الملكية التي قدمت وجهات نظر متنوعة ومهارات وخبرات عملية لضمان اتباع النهج الصحيح في التحقيق.

[11] ذكرنا في هذا التقرير التوصيات المفصلة واسعة النطاق، والتي تعد بمثابة عناصر البناء لمجتمع نيوزيلندي أكثر آمناً وتماسكاً.

Hon Sir William Young KNZM
Chair

Jacqui Caine
Member

محتويات

2	تقدير
7	مقدمة
10	ملخص شامل
19	النتائج المجمعة
21	ملخص التوصيات
35	ملاحظة ختامية

ملخص شامل

[1] أعلنت الحكومة بعد مرور عشرة أيام من الهجوم البشع الذي وقع في 15 مارس 2019 عن تشكيل لجنة التحقيق الملكية والمخصصة بشكل عام للتحقيق في أخطر ما يخص الشأن العام وقد تشكلت لبحث ما حدث ووضع تقرير بملاسات الحادث.

[2] نفذ الهجوم الإرهابي شخص يدعى برينتون هاريسون تارانت الذي أدين منذ ذلك الحين بتهمة الإرهاب وقتل 51 شخص، فضلا عن محاولة قتل 40 آخرين وهو يقضي حاليا عقوبة السجن مدى الحياة بدون إمكانية الإفراج المشروط، وبصفة عامة نشير إليه في خلال تقريرنا "بالشخص" ولن يُذكر اسمه مرة أخرى.

[3] وبناءً على الإطار المرجعي الذي وضعته الحكومة، فقد كُلفنا ببحث ثلاث مسائل أساسية - أفعال الشخص، إجراءات أجهزة القطاع العام ذات الصلة وأي تغييرات من شأنها أن تمنع تكرار هذه الهجمات الإرهابية في المستقبل، وتطلب ذلك فحص جنائي ومفصل للأدلة، ودفعنا أيضا إلى تفكير موسع بشأن الأنظمة والمؤسسات التي انشأت لحماية وربط مواطني نيوزيلندا.

[4] يستلزم الإطار المرجعي الذي نعمل من خلاله أن نبني نتائجنا على:

(أ) هل تواجدت أي معلومات مقدمة أو أتيحت بخلاف ذلك لأجهزة القطاع العام ذات الصلة وكان من شأنها أن أو ينبغي أن تحذرهم من هذا الهجوم الإرهابي، وفي حال قُدمت هذه المعلومات أو أتيحت بشكل أو بآخر كيف كانت استجابة الأجهزة لأي منها وهل كانت هذه الاستجابة مناسبة أم لا،

(ب) التفاعل بين أجهزة القطاع العام ذات الصلة وتضمن فيما اذا حدث أي قصور في مشاركة المعلومات بين الأجهزة المعنية من عدمه،

(ج) ما إذا كان فشل أجهزة القطاع العام المعنية في توقع الهجوم الإرهابي أو الاستعداد له يرجع إلى توجيه غير مناسب للموارد المخصصة لمكافحة الإرهاب أو وضع الأولوية لتهديدات إرهابية أخرى أم لا،

(د) ما إذا كانت أجهزة القطاع العام قد فشلت في تلبية المعايير المطلوبة أم حدث ذلك على سبيل الخطأ سواء كان هذا الفشل كليا أم جزئيا، و

(هـ) أي مسائل أخرى تتعلق بهدف التحقيق حسب مقتضى الضرورة الذي يسمح بتقديم تقرير كامل.

[5] نظرنا في الأسئلة الاربعة الأولى وفقا للإرشادات المقدمة في المقام الأول بشأن ما إذا كانت أجهزة القطاع العام قد فشلت بشأن ما يتعلق بالهجوم الإرهابي.

[6] طلب منا أيضا وضع توصيات مستقبلية.

[7] نضع عائلات الشهداء ال 51 والناجين وشهود الهجوم الإرهابي وعائلاتهم في قلب هذا التحقيق، وكان التواصل مع الجاليات الإسلامية يعد استثناءً للإطار المرجعي الموضوع إلا أنه كان الخيار الأمثل، وقد حصلنا من خلاله على وجهات نظر قيمة.

[8] وقد استمعنا لعائلات الشهداء الـ 51 والناجين وشهود الهجوم الإرهابي وعائلاتهم الذين تحدثوا عن الآثار المستمرة للهجوم بما في ذلك الصعوبات التي يواجهونها للحصول على الدعم الحكومي، ومن خلال الانخراط الأوسع في الجاليات المسلمة علمنا بشأن الإحباطات التي تواجههم مع القطاع العام والتي تعود لسنوات عديدة، وتحدثت الجالية المسلمة بصراحة عن العنصرية والتمييز وتجارب الاشتباه بهم أو معاملتهم كإرهابيين، فضلا عن مخاوفهم من أن يصبحوا مستهدفين بسبب خطابات الكراهية وجرائم التعصب والإرهاب.

[9] عبرت الجاليات التي تحاورنا معها عن رغبتها في تحقيق قدر أكبر من التماسك الاجتماعي وأخبرونا عن أمنيتهم في خلق روابط مجتمعية وثيقة لمساعدة جميع الأشخاص على الشعور بالأمان والترحاب، حيث يؤدي التماسك الاجتماعي إلى تحقيق منافع مباشرة تتضمن سعادة الأشخاص وممارسة حياة مثمرة وتشاركية تتميز بإنتاجية أكبر، ويقصد بها أيضا وعلى صعيد هام أن يكون الأشخاص أقل عرضا للانحراف نحو التطرف والسلوكيات العنيفة وعلى رأسها الإرهاب.

[10] يسود قلق عام وقوي حول كيفية حصول هذا الشخص على رخصة سلاح ناري، وقد تلقينا مجموعة كبيرة من الطلبات من أصحاب الأسلحة النارية تقترح التشديد على عملية ترخيص الأسلحة النارية وتقديم إجراءات تسهل تتبع صفقات الأسلحة والذخيرة الضخمة، إلى جانب تعهدات بتقديم تقارير تتعلق بالسلوك، وشعر الكثيرون أن حظر الأسلحة النصف آلية ذات النمط العسكري قد أضر ملاك الأسلحة بشكل غير ضروري معربين عن تفضيل إدخال تحسينات على نظام الترخيص بدلا من ذلك.

[11] الجزء 4: تم تحديد الإرهابي بعد التحريات المكثفة حول حياته وخلفيته وبالأخص ما نفذه من تخطيط واستعداد للهجوم الإرهابي، وبتفهم تفضيل بعض الأشخاص عدم القراءة عنه ولكننا ملتزمون بواجبنا الذي يتضمن تقديم تقرير حول التأثيرات التي كونت آراءه المتطرفة وسبب اختياره نيوزيلندا لتنفيذ الهجوم الإرهابي وكيف استطاع عدم لفت انتباه وكالات القطاع العام.

[12] الشخص الإرهابي هو ذكر أسترالي أبيض البشرة وبلغ من العمر 28 عامًا في مارس 2019، وكان يُظهر سلوكا عنصريًا منذ صغر سنه، ويبدو أن خبراته الحياتية قد أججت من استيائه وأصبح متطرفًا يؤمن بوجهات نظر يمينية متطرفة تتعلق بالأشخاص الذي يعتبرهم مصدر تهديد، وتحول في النهاية إلى انتهاج العنف.

[13] وصل الشخص إلى نيوزيلندا في 17 أغسطس 2017، وباعتباره مواطنًا أستراليًا فهو يحق له العيش في نيوزيلندا، وخلال أيام عقب وصوله انتقل إلى دنيدن ومنذ ذلك الوقت كرس حياته تكريسًا كاملًا للتخطيط والاستعداد للهجوم الإرهابي، وقد تابعنا استخدامه للمنصات الإلكترونية قبل وأثناء الهجوم الإرهابي، وحققنا في كيفية حصوله على ترخيص السلاح وكيف تمكن بعد ذلك من الحصول على الأسلحة والذخيرة بشكل قانوني، وتتبعنا كيفية تدريبه لتنفيذ الهجوم الإرهابي بتطوير خبرته بالأسلحة النارية والتمارين في صالة رياضية وتناول الستيرويدات لزيادة حجمه الجسدي.

[14] لم يكن للشخص أصدقاء مقربين وكان يتجنب المواقف الاجتماعية بشكل كبير، ومن هذا المنطلق كان منعزل اجتماعيًا، كما كان مستقل ماديًا وعاشق للسفر. وخلال استعداداته وتخطيطه لهجومه الإرهابي كان منظما وعنيديًا، حيث استطاع الظهور بشكل جيد والتصرف بطريقة لا تلفت إليه الانتباه، ولم يتم تحديده كشخص يمكن أن يمثل تهديدًا، وقد توسعنا في ذكر أسباب ذلك في التقرير.

[15] وكما ذكرنا تفصيلا في الجزء 4: الإرهابي، نحن على اقتناع تام بأن الشخص نفذ هجومه منفردًا.

[16] تفحصنا الأسلحة النارية عن كثب في الجزء 5: ترخيص الأسلحة النارية.

[17] برغم عدم وجود أي تاريخ تقريبا للشخص داخل نيوزيلندا، إلا أن الطلب الذي قدمه للحصول على ترخيص سلاح قد قوبل بالموافقة خلال ثلاثة أشهر من وصوله المدينة، وكان قد اختار أخته للحكم عليه لأنها عاشت في استراليا، ولكن المسؤولون عن منح الترخيص طلبوا استبدالها، وفي النهاية ساندته محكمين نيوزيلنديين (شخص بالغ ووالده) وصفوه "بأصدقائه" وذكروا أنه شخص "صالح ولائق". كان الشخص البالغ (الذي نشير إليه "بصديق اللعبة" قد لعب عبر الإنترنت مع الشخص لمدة تزيد عن عشر سنوات لكنه لم يلتقي به شخصيا إلا لما يقارب 21 يوم خلال العشر سنوات، وقضى والد صديق اللعبة ما لا يزيد عن سبعة أيام مع الشخص في خلال أربع سنوات، وفي كلتا الحالتين كان الوقت الذي تم قضاؤه مع الشخص متقطعًا.

[18] انتهينا إلى أنه خلال عملية طلب ترخيص السلاح الناري، لم يوجه اهتمام جيد إلى كون صديق اللعبة ووالدة يعرفون الشخص معرفة كافية ليصبحوا حكما مناسبين أم لا، وناقشنا ماذا كان يمكن أن يحدث في حال رفض الطلب في هذا الوقت أو ربما في حال التعامل معه بشكل مختلف.

[19] خلصنا إلى أن إدارة شرطة نيوزيلندا لنظام ترخيص الأسلحة النارية لم تلب المعايير المطلوبة، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة توجيه وتدريب الموظفين والتوجيه غير الكامل بشأن التعامل مع الطلبات في حال تعذر مقابلة المحكمين المعينين شخصيًا.

[20] وبالجدير بالذكر انه وبالرغم من ان التعديلات على تشريع الأسلحة النارية لا تدخل في سياق عملنا فقد ناقشنا قانون الأسلحة النصف آلية، ووجدناه رخوًا وسهل استغلاله وقد تم التلاعب به من قبل الشخص. وخلال العديد من المناسبات، أدركنا خطورة إمكانية استخدام الأسلحة شديدة الفتك في هجمات إرهابية داخل نيوزيلندا، حيث صدر تحذيرًا عقب الهجوم الإرهابي الذي نفذ في أسلو وجزيرة يوتويا في النرويج عام 2011 والذي استخدمت فيه بندقية نصف آلية.

[21] تحققنا بالتفصيل عما كانت تعرفه أجهزة القطاع العام بشأن الشخص قبل الهجوم الإرهابي في الجزء 6: المعلومات التي توافرت لأجهزة القطاع العام بشأن الإرهابي، ووجهنا أسئلة مفصلة ل217 وكالة في القطاع العام الأوسع ووجدنا أن هناك 10 وكالات كانت تملك معلومات تتعلق بالشخص وفق قناعتنا.

[22] المعلومة الوحيدة التي أحيلت مباشرة إلى الهجوم الإرهابي تمثلت في رسالة إلكترونية أرسلها الشخص للخدمة البرلمانية (والسياسيين والإعلام والأفراد الصحفيين) قبل ثمان دقائق من بداية الهجوم الإرهابي، حيث كانت المعلومات الأساسية عن الهجوم (المتعلقة بالموقع) موضحة في بيان مكون من 74 صفحة ملحقة ومرتبطة بالرسالة الإلكترونية، وقد استغرقت الخدمة البرلمانية بضع دقائق لفتح الرسالة وقراءتها والتيقن من البيان ثم نقل التفاصيل لشرطة نيوزيلندا، وفي غضون ذلك بدأ الهجوم الإرهابي، وقد أفصنا في ذلك تفصيلا في الجزء 6: ما الذي كانت تعلمه أجهزة القطاع العام بشأن الإرهابي ونحن على قناعة بأن الخدمة البرلمانية اتبعت الإجراءات الصحيحة وتصرفت كما يجب.

[23] لم تكن المعلومات الأخرى المعروفة عن الشخص ملحوظة على نطاق كبير، ومع الاستفادة من تجاربنا السابقة يمكن أن نرى أن بعضها كان متعلقًا بتخطيط الشخص واستعداده للهجوم، غير أن ذلك لم يكن ظاهرا وقت الهجوم حيث أن هذه المعلومة كانت متجزئة، ولم يكن لأي جانب من جوانب المعلومة أن ينبه أجهزة القطاع العام لأي هجوم إرهابي وشيك، حيث أن أجهزة القطاع العام المنخرطة في جهود محاربة الإرهاب لم تنشأ لجمع معلومات تتعلق بالسجلات الطبية وسجلات ترخيص الأسلحة النارية، وقد ناقشنا هذه المسألة في الجزء 6: المعلومات التي توافرت لأجهزة القطاع العام بشأن الإرهابي.

[24] في الجزء 7: الكشف عن إرهابي محتمل، ناقشنا تحديات كشف وعرقلة الإرهابيين، حيث من الصعب على الجهات الاستخباراتية وأجهزة الأمن وفرض القانون كشف وإيقاف الهجمات الإرهابية المنسوبة لفاعل واحد، وبالرغم من ذلك، تمكنوا بالفعل من عرقلة العديد من الهجمات الإرهابية المحتملة المنسوبة لفاعل واحد، واستخدمنا في هذا الجزء الشخص كحالة تجري دراستها للاختبار وتفسير بعض المسائل قبل أن ننتقل للنظر عن كثب في مكافحة الإرهاب.

[25] استعرضت جهود مكافحة الإرهاب (التي تشكل فرعا من نظام الأمن القومي الأوسع) في الجزء 8: تقييم جهود مكافحة الإرهاب. تتضمن جهود أجهزة القطاع العام المنخرطة في مكافحة الإرهاب فريق الأمن الوطني التابع لرئيس الوزراء ومجلس الوزراء ومكتب أمن الاتصالات الحكومية ومصصلحة الهجرة بنيوزيلندا ومصصلحة جمارك نيوزيلندا وشرطة نيوزيلندا وأخيرا دائرة الاستخبارات الأمنية النيوزيلندية.

[26] تتعلق أهم الأسئلة التي طُلب منا السؤال عليها هي أسباب عجز أجهزة القطاع العام عن توقع الهجمات الإرهابية أو الاستعداد لها وهل يرجع ذلك للتوجيه غير الجيد لموارد مكافحة الإرهاب أو لوضع أولوية لتهديدات إرهابية أخرى، ولم يكن هذا السؤال سهل الاجابة ولكننا حاولنا الحصول على الإجابة عليه بشكل عملي ومنظم.

[27] وهناك موضوع يجب الإشارة اليه، وهو ان الوكالات الاستخباراتية وأجهزة الأمن تتمتع بقبول اجتماعي قليل نسبيا، ولذلك ولأسباب أخرى جرى بحثها فإن أجهزة القطاع العام المشاركة في جهود مكافحة الإرهاب تتمتع بقدرة محدودة أقل كثيرا مما يعتقد الكثير من الناس، حيث أن فكرة انخراط الوكالات الاستخباراتية والأجهزة الأمنية في مراقبة الشعب النيوزيلندي ما هي إلا محض أسطورة، فلننظر إلى عام 2014 حين كانت الوكالات الاستخباراتية والأجهزة الأمنية في مرحلة ضعف، فإن ممارسة إعادة البناء لم تبدأ حتى منتصف عام 2016 ولم ينتهي حين حدوث الهجوم الإرهابي عام 2019.

[28] ركز تقييمنا في المقام الأول على الفترة بين 2016 و15 مارس 2019، وخلال هذا الوقت كان تركيز موارد مكافحة الإرهاب الرئيسي وليس المطلق على ما تعتبره الأجهزة التهديد الحالي المتمثل في الإرهاب الإسلامي المتشدد، وتجدر الإشارة إلى ان أجهزة مكافحة الإرهاب تابعت الأدلة المتعلقة بالإرهاب اليميني المتطرف المحتمل، ومن ثم لم يكن التركيز على تهديد الإرهاب الإسلامي المتطرف إقصاءً للأدلة الأخرى عند ظهورها.

[29] في عام 2016، ذكرت دائرة الاستخبارات الأمنية النيوزيلندية أن تكوين صورة مرجعية (تفهم) للتهديدات الإرهابية الأخرى الناشئة كان يعد هدفاً، غير أنه لا يلاحق هذا الهدف إلا إذا كان لديهم القدرة على ذلك، وقد بدأ هذا العمل مؤخرا في مايو 2018 بأحد المشروعات الذي ركز على تطوير فهم معين للتطرف اليميني في نيوزيلندا. وفي ذلك الوقت، كان إدراك دائرة الاستخبارات الأمنية النيوزيلندية محدودا لفكرة التطرف اليميني ولم يكن العمل قد اكتمل على هذه الفكرة حين وقوع الهجوم الإرهابي.

[30] تدهور عمل استخبارات الشرطة النيوزيلندية ومنذ 2015 توقفت عن تنفيذ تقييم استراتيجي لتهديد الإرهاب.

[31] انتهينا إلى وجود توجيه غير مناسب للموارد المخصصة لمكافحة الإرهاب نحو الإرهاب الإسلامي المتطرف ولكن توضيح الأسباب وراء ذلك تطلب المزيد من الجهد.

[32] لم ينصب اهتمامنا على توجيه موارد مكافحة الإرهاب نحو الإرهاب الإسلامي المتطرف فهي بالأحرى أحد العمليات ولكن يوجد جانبين لهذه المسألة. أولا، لم تتوافر تقييمات أساسية للتهديدات الإرهابية الأخرى المحتملة، ومن ثم لم يعتمد توجيه موارد مكافحة الإرهاب على تحليل الخطر المقارن. ثانياً، لم يتوافر قرار محدد على مستوى المنظومة للبدء في العمل، ومن ذلك، نقصد القرار الذي اتخذته جميع أجهزة القطاع العام المعنية بشأن الاعتراف بوجود تهديدات إرهابية أخرى محتملة لم تكن مدركة إدراكا جيدا، ويتطلب ذلك أيضا شرحا مختصرا.

[33] قررت دائرة الاستخبارات الأمنية توجيه موارد مكافحة الإرهاب الشحيحة إلى التهديد الحالي لإرهاب التطرف الإسلامي، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه حتى منتصف 2018 لم تكن تتمتع بقدرة كافية للتعامل مع التهديد وتحديد أساسيات العمل على التهديدات الأخرى في نفس الوقت، ولم تشارك أجهزة القطاع العام المنخرطة في جهود مكافحة الإرهاب في نقاش محدد بشأن هذا التوجه والآثار المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر الشديدة، ولذا لم يتوافر قراراً محدداً على مستوى المنظومة يمكن البدء على أساسه وهو ما نراه غير مناسب.

[34] بناءً على كل ما سبق، وجدنا أن توجيه الموارد نحو تهديد الإرهاب الإسلامي المتطرف ليس سبباً في عدم كشف استعداد الشخص وتخطيطه لتنفيذ الهجوم الإرهابي، وبناءً على التحوط الأمني العملي الذي اعتمده الشخص وبيئة الترخيص التشريعي التي تعمل من خلالها جهود مكافحة الإرهاب والإمكانيات المحدودة وقدرة أجهزة مكافحة الإرهاب لم تتاح وسيلة منطقية لكشف الهجوم الإرهابي إلا عن طريق الصدفة، وبرغم المخاوف التي ناقشناها للتو والمسائل الأخرى المتعلقة بالنظام التي نوقشت في الجزء 8: تقييم جهود مكافحة الإرهاب وحقيقة أن عدم كشف الشخص لا يرجع إلى فشل الاستخبارات.

[35] بحثنا بشكل أوسع جهود مكافحة الإرهاب، وذكرنا بالفعل محدودية القبول الاجتماعي والإمكانية والقدرة، وبحلول منتصف العقد الماضي أصبحت موضوعات الاستخبارات والأمن ومكافحة الإرهاب مسممة سياسياً وعلنياً، وأتيحت بعض الملكية السياسية حيث أن قيادة القطاع العام كانت مفتتة من خلال نظام لا مركزي مع انخراط أجهزة القطاع العام في جهود مكافحة الإرهاب التي كانت تطبق بتنسيق غير محكم.

[36] وكما ناقشنا، بدأت إعادة بناء قدرة وإمكانية أجهزة الاستخبارات والأمن في منتصف عام 2016، وبرغم حدوث تقدم لاتزال الحاجة شديدة إلى تحقيق المزيد. وبالمثل، تظهر الحاجة لتغيير نظامي بما في ذلك تشكيل جهاز استخبارات أمني وطني، ويوفر ذلك منهجاً أكثر تنظيماً لجهود مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ويعمل المدير التنفيذي للوكالة الجديدة كمستشار وطني للأمن والاستخبارات ومع حصول الجهاز على أفضلية التركيز المنفرد على مسائل الأمن والاستخبارات، ويوفر ذلك مشورة سياسية واستراتيجية شاملة كما يطور استراتيجية مكافحة الإرهاب، فضلاً عن إدارة التشريعات الأمنية الوطنية ذات الصلة، وسوف يتحمل الجهاز مسؤولية تطوير تقييم الاستخبارات المدعومة بمسح الأفق، فضلاً عن تحمل مسؤولية تصميم إطار إدارة الأداء ومراقبة التقدم المقابل له.

[37] نقر بأنه بينما نركز على جهود مكافحة الإرهاب تتجه توصياتنا الأساسية للتغيير على نطاق النظام والذي يرتبط بجميع التهديدات الخارجية والقضايا الاستخباراتية، فاستقطاع مسؤوليات مكافحة الإرهاب مسألة غير عملية.

[38] ذكرت هذه التوصية وتوصيات أخرى مفصلة في الجزء 10: التوصيات.

[39] سوف يؤدي التطبيق الكامل للتوصيات إلى تحسين جهود مكافحة الإرهاب وتعزيز القدرات والإمكانات، فضلاً عن إطار عمل تشريعي أقل تقييداً، ونتوقع أن نرى نقاش ومشاركة عامة وسياسية أكبر إلى جانب مراقبة أقوى، مما يؤدي إلى ثقة شعبية أكبر ومن ثم قبول اجتماعي، و نرغب في إجراء مناقشة تتعلق بتطبيع مكافحة للإرهاب، وتوفر توصياتنا آليات لتنفيذ ذلك.

[40] غياب هذه المناقشة حتى الآن له تداعياته.

[41] منذ 2015، عارضت الحكومات المتعاقبة البدء في تطبيق استراتيجية مكافحة الإرهاب الموجهة للجمهور، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى تجنب وصم الجاليات الإسلامية بصورة أكثر، ولكن في حال مشاركة هذه الاستراتيجية مع الشعب واستخدام شعار "إذا رأيت شيئاً فلا تظل صامتاً" كان من الممكن إبلاغ أجهزة مكافحة الإرهاب عن ملامح تخطيط واستعداد الشخص، ومع الاستفادة من تجاربنا السابقة فإن هذا الإبلاغ كان سيوفر فرصة أفضل لعرقلة الهجوم الإرهابي. فضلاً عن ذلك من المرجح إدخال سياسات جديدة على استراتيجية مكافحة الإرهاب الموجهة للجمهور لجعل الأماكن المزدحمة أكثر أماناً وحماية الأهداف المحتملة من التعرض للهجمات، وكان يمكن من خلال تطبيق مثل هذه السياسات تقليل حالات فقد الأرواح التي حدثت في 15 مارس 2019. وبالمثل، في حال الاكتشاف المبكر لخطورة استفادة الإرهابي من التساهل الموجود في القانون النيوزيلندي بشأن الأسلحة النارية النصف آلية لم يكن ليحدث هذا الهجوم الإرهابي الذي وقع في 15 مارس 2019.

[42] تتعلق المجموعة الختامية للمسائل التي يجب بحثها بكيفية الوصول إلى التماسك الاجتماعي والاندماج والتنوع في المجتمع النيوزيلندي.

[43] لم يكن التماسك الاجتماعي والاندماج والتنوع ضمن خطة عملنا الرئيسية، ولكن ومع تقدم التحقيق الذي نجره وانخراطنا بعمق مع الجاليات أصبح واضحاً أن هذه الأمور استحققت الوضع في الاعتبار، فالتماسك الاجتماعي له العديد من الفوائد للأفراد والمجتمعات. وعلى النقيض من ذلك، فإن المجتمعات التي تستقطب حول الاختلافات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية أو الاقتصادية أو العرقية أو الدينية سوف تتعرض بشكل أكبر لنمو وازدهار الأيدولوجيات المتطرفة، ويمكن لجهود تكوين تماسك مجتمعي واندماج وتنوع أن تساهم في منع أو مواجهة التطرف. فضلاً عن ذلك، فإن اتصاف المجتمع بالتماسك والشمول وقبول التنوع من السمات الإيجابية في حد ذاتها.

[44] بحثنا كيفية دعم أجهزة القطاع العام والحكومة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجاليات لخلق مجتمع أكثر تماسكاً، كانت جهود القطاع العام مفككة ومحبطة للمجموعات المجتمعية التي شاركت معهم، وغاب النقاش العام حول التماسك المجتمعي غياباً ملحوظاً، ومرة أخرى نختم بالحاجة إلى تغيير منهجي وقد ذكرنا بعض الأفكار في الجزء 10: التوصيات.

[45] يضم هذا التقرير 44 توصية تشمل خمس جوانب رئيسية تتعلق بجهود مكافحة الإرهاب ونظام ترخيص الأسلحة النارية والاحتياجات المستمرة لهؤلاء المتضررين من الهجمات الإرهابية إلى جانب استجابة النيوزيلنديين للتنوع السكاني المتزايد وتطبيق توصياتنا، وقد ذكر ذلك تفصيلاً في الجزء 10: التوصيات.

[46] توجد بعض النظريات المتكررة التي أطلت بثقلها عند وضع توصياتنا، ومن أهمها الحاجة إلى مواجهة القضايا الشائكة ومناقشتها مناقشة مفتوحة. وخلال التحقيق بحثنا نشاطات القطاع العام المتضمنة نظام ترخيص الأسلحة النارية وجهود مكافحة الإرهاب والتماسك الاجتماعي وقبول التنوع، ويتميز كل منها بملكية سياسة محدودة وغياب المناقشة العلنية.

[47] كانت الرقابة المتساهلة على الأسلحة النصف آلية تحظى بالتقدير لعقود واكتشفت خطورة استفادة الإرهابي منها منذ عام 2011، ولكن لم يكن هناك تشدد كبير من السلطة بسبب المعارضة القوية من ملاك الأسلحة النارية.

[48] ويمكن أن نستنتج من الجدل الإعلامي وانخفاض مستويات الثقة العامة في أجهزة الاستخبارات والأمن وإجراءات أجهزة فرض القانون كيف يتجنب السياسيون تحديات المشاركة العامة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

[49] ونرى أن بناء تماسك اجتماعي واندماج وقبول فكرة التنوع من الأهداف التي نتطلع جميعًا إليها، ففي الاستجابة لكوفيد 19- وبيئة التعافي حيث يتواجد توتر متزايد تتعاضد أمور مثل الصحة العقلية والإدمان والانكماش الاقتصادي وعدم المساواة المحتملة إلى جانب المواطنين الأكثر حاجة، وحيث تتطلع الدولة إلى الأمام لا تزال هناك فرصة لبناء وتعزيز بنيتنا الاجتماعية وقدرتنا على التكيف الاجتماعي بنفس الطريقة التي نستثمر فيها في الهيكل الأساسي المادي للدولة، وتوجد دوافع قوية للمزيد من الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتحسين التماسك الاجتماعي وكيفية تقبل التنوع.

[50] ندرك أن المشاركة السياسية في هذه المسائل لن تكون سهلة، برغم ذلك من الضروري مواجهة المسائل المستعصية وإجراء حوار عام ومفتوح بشأنها، وقد ناقشنا بالفعل نتائج عدم دعم استراتيجية مكافحة الإرهاب وعدم اتاحته لعامة الناس وعدم التشديد على الرقابة الهشة على الأسلحة قبل الهجوم الإرهابي، ونأمل أن يشجع تقريرنا أفراد المجتمع والمسؤولين والسياسيين على الانخراط في مناقشة صريحة يتأتى من خلالها فهم الجميع لأدوارهم ومسؤولياتهم في المحافظة على سلامة وأمن وتماسك نيوزيلندا، ونلاحظ الباعث على مناقشة ما يتعلق بكيان نيوزيلندا التي نطمح إليها.

[51] ختامًا، لن تكون أبدا نيوزيلندا محصنة من الإرهاب والتطرف العنيف، وحتى مع أفضل أنظمة العالم تظل الفرصة موجودة لتنفيذ هجوم إرهابي مستقبلي في نيوزيلندا، ولكن هناك الكثير يمكن أن تفعله الحكومة تبدأ بمنح تعهدات أكبر بالشفافية والانفتاح مع المواطنين، فالجميع عليه دور في بناء اتفاق مشترك بشأن القيم التي نشاركها ونرغب في تعزيزها كمجتمع لصالح الأجيال المستقبلية.

النتائج المجمعة

[1] يستلزم الإطار المرجعي الذي نعمل من خلاله أن نبني نتائجنا على:

- (أ) هل تواجدت أي معلومات مقدمة أو أتاحت بخلاف ذلك لأجهزة القطاع العام ذات الصلة وكان من شأنها أن تحذرهم أو ينبغي أن تحذرهم من هذا الهجوم الإرهابي، وفي حال قُدمت هذه المعلومات أو أتاحت بشكل آخر كيف كانت استجابة الأجهزة لأي منها وهل كانت هذه الاستجابة مناسبة أم لا،
- (ب) التفاعل بين أجهزة القطاع العام ذات الصلة بما فيها حدوث أي قصور في مشاركة المعلومات بين الأجهزة المعنية من عدمه،
- (ج) ما إذا كان عجز أجهزة القطاع العام المعنية عن توقع الهجوم الإرهابي أو الاستعداد له يرجع إلى توجيه غير مناسب للموارد المخصصة لمكافحة الإرهاب أو وضع الأولوية لتهديدات إرهابية أخرى،
- (د) ما إذا كانت أجهزة القطاع العام قد فشلت في تلبية المعايير المطلوبة أم حدث ذلك على سبيل الخطأ سواء كان هذا الفشل كلياً أم جزئياً، و
- (هـ) أي مسائل أخرى تتعلق بهدف التحقيق حسب مقتضى الضرورة الذي يؤدي إلى تقديم تقرير كامل.

المعلومات التي توافرت لأجهزة القطاع العام بشأن الإرهابي

[2] الجزء 6: ما تعرفه أجهزة القطاع العام عن الإرهابي حددت الدليل والمنطق الذي بنيت عليه نتائجنا.

[3] "الهجوم الإرهابي" يقصد به الهجوم الذي نفذ من أحد الأشخاص وفق ما خطط له واستعد لتنفيذه خلال العام الماضي.

[4] وجدنا أن:

- (أ) لم يتاح لأجهزة القطاع العام في نيوزيلندا أي معلومات عن الشخص يمكن أو ينبغي أن تحذرهم من الهجوم الإرهابي قبل 15 مارس 2019 إلا من خلال رسالة إلكترونية أرسلها الشخص لخدمة البرلمان.
- (ب) تصرفت الخدمات البرلمانية تصرفاً مناسباً خلال المدة التي أتاحت لها في ظل الظروف ردًا على الرسالة الإلكترونية التي أرسلت قبل الهجوم مباشرة،
- (ج) لم تقدم معلومات أخرى أو تتاح بخلاف ذلك لأي من أجهزة القطاع العام ذات صلة كان من شأنها أو ينبغي أن يكون من شأنها تحذيرهم من الهجوم الإرهابي، و
- (د) لا يوجد قصور في مشاركة المعلومات بين أجهزة القطاع العام المعنية.

تقييم جهود مكافحة الإرهاب

- [5] الجزء 8: تقييم جهود مكافحة الإرهاب حددت الدليل والمنطق الذي بنيت عليه نتائجنا.
- [6] خلصنا إلى أن توجيه موارد مكافحة الإرهاب نحو تهديد إرهاب التطرف الإسلامي قبل بدء المشروع الأساسي لدوائر الاستخبارات الأمنية النيوزيلندية عام 2018 لم يكن مناسبًا لأنه:
- (أ) لم يعتمد على تقييم معلوم للتهديدات الإرهابية المصاحبة للأيدولوجيات الأخرى، و
- (ب) لم ينتج عن قرار مأخوذ على نطاق منظومة واسعة وبرغم غياب مثل هذا التقييم ينبغي استمرار تخصيص موارد مكافحة الإرهاب بصورة تكاد تقتصر على تهديد إرهاب التطرف الإسلامي.

[7] وجدنا أن:

- (أ) التوجيه غير المناسب للموارد تجاه إرهاب التطرف الإسلامي لم يساهم في عدم كشف تخطيط الشخص واستعداده لتنفيذ هجومه الإرهابي، ولهذا السبب، لم تفشل أجهزة القطاع العام المنخرطة في مكافحة الإرهاب في توقع الهجوم بسبب توجيه غير مناسب لموارد مكافحة الإرهاب.
- (ب) لم تفشل أجهزة القطاع العام المنخرطة في مكافحة الإرهاب في تلبية المعايير المطلوبة أو قصرت بخلاف ذلك في الكشف عن استعداد الشخص وتخطيطه لتنفيذ هجومه الإرهابي.

ترخيص الأسلحة النارية

- [8] الجزء 5: ترخيص الأسلحة النارية يحدد الدليل والمنطق الذي بنيت عليه نتائجنا.

[9] وجدنا أن:

- (أ) الشرطة النيوزيلندية قد فشلت في تلبية المعايير المطلوبة في إدارة نظام ترخيص الأسلحة فيما يلي:
- (i) الأسلحة اليدوية، لم يقدم دليل التدقيق الرئيسي ودليل التدقيق لترخيص الأسلحة النارية توجيهها متماسكا ومتكاملا بشأن إعداد الطلبات حين لا يمكن لمقدم الطلب أن يعين حكم قريب نسبيا يمكن مقابله شخصيًا،
- (ii) لم تضع شرطة نيوزيلندا ترتيبات لضمان حصول موظفي ترخيص الأسلحة النارية على تدريب منهجي ومراجعات منتظمة لأدائهم، و
- (iii) عند التعامل مع طلب ترخيص الأسلحة النارية للشخص لم تنتبه الشرطة النيوزيلندية انتباها كافيًا لمدى كفاية معرفة صديق اللعبة ووالده للشخص بشكل يمكنهم من الحكم عليه.

ملخص التوصيات

[1] يوجهنا الإطار المرجعي الذي نعمل من خلاله إلى إصدار أي توصيات نراها مناسبة بناء على ما يلي:

- أ) مدى توافر أي تحسن في جمع المعلومات ومشاركتها وتحليلها من قبل أجهزة القطاع [العام] المعنية كان من شأنه أن يمنع الهجوم الإرهابي أو قد يمنعه في المستقبل بما يتضمن ولا يقتصر على الإطار الزمني والكفاءة والفاعلية وتنسيق كشف المعلومات ومشاركتها أو التوافق بين أجهزة القطاع [العام] ذات الصلة، و
- ب) التغييرات التي ينبغي تطبيقها -إن وجدت- لتحسين أنظمة أجهزة القطاع [العام] أو الممارسات المهنية لضمان منع هذه الهجمات الإرهابية في المستقبل، و
- ج) أي مسائل متعلقة بما سبق إلى الحد الضروري لتقديم تقرير كامل.

[2] ذُكرت توصياتنا في الجزء 10: تتعلق التوصيات بالجوانب التالية:

- أ) تحسين جهود مكافحة الإرهاب النيوزيلندية،
- ب) تحسين نظام ترخيص الأسلحة النارية النيوزيلندية.
- ج) دعم احتياجات التعافي المستمرة للعائلات المتضررة والناجين والشهود الذين تواجدوا في الهجمات الإرهابية التي وقعت في 15 مارس 2019
- د) تحسين استجابة نيوزيلندا للتنوع السكاني المتزايد الذي نشهده.
- هـ) تطبيق التوصيات.

[3] نظمت التوصيات وفق أربع نظريات:

[4] من الضروري إيجاد قيادة حكومية قوية ذات توجه من شأنه أن يقدم رؤية فاعلة ومسؤولة لجهود مكافحة الإرهاب مما يضمن إدراك الأدوار والمسؤوليات إدراكاً جيداً أثناء التدهور والاستعداد والاستجابة والتعافي على المستويات القومية والإقليمية والمحلية، فضلاً عن توجيه المناسب للموارد.

[5] من الضروري أيضاً إيجاد قيادة حكومية قوية وتوجه تتبناه نيوزيلندا (وخاصة القطاع العام) بشأن الاستجابة والتكيف مع التنوع السكاني المتزايد داخل نيوزيلندا وتفعيل التحول المجتمعي الذي سوف يساعد عبر الزمن على تحقيق مجتمع نيوزيلندي آمن وحاضن للجميع.

[6] وجود حكومة مشاركة ومسؤولة وصانعة قرار سوف يساعد في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج وخدمات القطاع العام بما يلبي متطلبات التنوع السكاني المتزايد في نيوزيلندا، ويحتاج القطاع العام (وخاصة الأجهزة المكلفة بجهود محاربة الإرهاب) إلى تغيير كيفية تفاعله مع الجاليات، ويجب على عقلية القطاع العام ان تتحول نحو تقدير مداخلات الجاليات وتحويلها إلى قرارات

وتبني سياسة الشفافية، فضلا عن المشاركة في مناقشات متعمقة.

[7] على كل فرد من أفراد المجتمع أن يلعب دوره في جعل نيوزيلندا آمنة وحاضنة للجميع ولكن لا يوجد فهم مشترك عن ماهية هذه الأدوار وكيفية ارتباطها مع بعضها وما الذي يجب تنفيذه لتحقيق هذه الأدوار فلا يزال وضوح الأدوار والمسؤوليات من الأمور المعقدة.

[8] ولضمان إدراك كل فرد من أفراد المجتمع لدوره في جعل نيوزيلندا آمنة وحاضنة للجميع، على الحكومة (وأجهزة القطاع العام المكلفة بجهود مكافحة الإرهاب) أن تضمن تقييم جهود مكافحة الإرهاب في نيوزيلندا من قبل من يهتمون بحمايتها وأمنها، حيث أن تعزيز الثقة العامة في جهود مكافحة الإرهاب داخل نيوزيلندا سوف تستغرق بعض الوقت ومن ثم ينبغي البدء في إجراءات خلق تلك الثقة على الفور. فضلا عن ذلك يجب على الحكومة إدراك المقصود بالتغيير الديموغرافي لنيوزيلندا كمجتمع وتدعم رسالة ثابتة مفادها إيجابيات كون المجتمع متنوع وحاضن للجميع.

[9] ودعمًا لما ذكر، تحتاج نيوزيلندا للقوانين والسياسات المناسبة لتحقيق هذا الهدف، ويقصد بذلك ضمان ملاءمة كلا من قانون الأمن والاستخبارات لعام 2007 وقانون القضاء على الإرهاب لعام 2020 لتحقيق هذا الغرض، والنص على مخالقات جرائم الكراهية وخلق منهج عمل ضد خطابات الكراهية، إلى جانب تعزيز تسجيل جرائم الكراهية بشكل أوسع، ومن الجدير بالذكر أيضا حاجة الشرطة النيوزيلندية لتحسين إدارتها لنظام ترخيص الأسلحة النارية.

توصيات لتحسين جهود مكافحة الإرهاب داخل نيوزيلندا

نوصي الحكومة بـ:

- [1] ضمان تحمل الوزير لمسؤوليته ومساءلته حول أداء وتنسيق جهود مكافحة الإرهاب.
- [2] إنشاء جهاز وطني جديد للاستخبارات والأمن بحيث يقدم له الدعم الجيد ويُفوض تشريعياً لتحمل مسؤولية مهام القيادة الاستراتيجية الاستخباراتية والأمنية ويتضمن:
 - (أ) مدير تنفيذي يعمل كمستشار أمني واستخباراتي لرئيس الوزراء ويتأخرس مجلس الأمن والاستخبارات أو الجهاز الحكومي الجديد المحتمل (التوصية 3)،
 - (ب) العمل كمنسق وقائد للقطاع لجميع مسائل الأمن والاستخبارات الاستراتيجية،
 - (ج) تطوير استراتيجية مكافحة الإرهاب والتي تتضمن مكافحة التطرف العنيف (التوصية 4)،
 - (د) تقديم التوصيات السياسية الاستراتيجية للوزير (الوزراء) المسؤولين عن مسائل الاستخبارات والأمن،
 - (هـ) تقييم استخباراتي ومسح الافق مدعوم من خبراء متميزين،
 - (و) تشجيع الانخراط مع الجاليات والمجتمع المدني والحكومة المحلية والقطاع الخاص بشأن مسائل الاستخبارات والأمن الاستراتيجية،
 - (ز) ضمان تطابق جهود مكافحة الإرهاب مع التزامات حقوق الإنسان المحلية والدولية التي وقعت عليها نيوزيلندا،
 - (ح) تعزيز هياكل إدارة الطوارئ على المستوى المحلي والإقليمي،
 - (ط) مراقبة أداء النظام وتقديم تقارير بشأنه، و
 - (ي) مساءلة الوزير عن أداء جهود مكافحة الإرهاب (التوصية 1).

[3] **بحث** الآليات البديلة ذات الطابع التطوعي لهيئة الأمن والاستخبارات بما في ذلك إنشاء هيئة تنفيذية مشتركة بين الإدارات كما نص عليه قانون الخدمة العامة لسنة 2020 ومن بين نصوصه:

- (i) تنسيق وتخطيط العمل ووضع ميزانية أجهزة القطاع العام التي تتعامل مع المسائل الاستخباراتية والأمنية،
- (ii) رفع تقارير ربع سنوية لمجلس العلاقات الخارجية واللجنة القومية بما في ذلك المخاطر والتهديدات الحالية والناشئة.
- (iii) فيما يتعلق بجهود مكافحة الإرهاب:

- ♦ أولاً: تقديم توصيات للمجلس بشأن استراتيجية التعامل مع التطرف ومنع وكشف التهديدات الحالية والناشئة للتطرف العنيف والإرهاب التي أعدتها الأجهزة الوطنية الاستخباراتية والأمنية (التوصية 4)، و
- ♦ ثانياً: ضمان تنفيذ نشاطات تطبيق استراتيجية التعامل مع التطرف ومنع وكشف التهديدات الحالية والناشئة للتطرف العنيف والإرهاب وتنسيقها ومراقبتها.

[4] **تطوير وتطبيق** استراتيجية مواجهة عامة تتعامل مع التطرف وتمنع وتكشف التهديدات الحالية والناشئة للتطرف العنيف والإرهاب التي:

- (أ) يتحمل مسؤوليتها الجهاز الوطني الجديد للاستخبارات والأمن (التوصية 2)،
- (ب) طُورت بالتعاون مع الجاليات والمجتمع المدني والحكومة المحلية والقطاع الخاص،
- (ج) تحدد غرض الاستراتيجية وتوجهها وأهدافها ومؤشرات تطورها، فضلا عن إجراءات الأداء،
- (د) تحدد أولويات جهود مكافحة الإرهاب من خلال التقليل والاستعداد والاستجابة والتعافي،
- (هـ) تحدد أدوار ومسؤوليات أجهز القطاع العام والجاليات والمجتمع المدني والحكومة المحلية والقطاع الخاص لتطبيق الاستراتيجية من خلال التقليل والاستعداد والاستجابة والتعافي،
- (و) تكون بأشراف الوزير المسؤول (التوصية 1)، و
- (ز) تراجع خلال ثلاث سنوات من نشرها بالتعاون مع أجهزة القطاع العام والجاليات والمجتمع المدني والحكومة المحلية والقطاع الخاص والمجموعة الاستشارية لمكافحة الإرهاب (التوصية رقم 7).

[5] **تعديل** القانون المالي العام لسنة 1989 لإلزام الأجهزة الاستخباراتية والأمنية بتقديم معلومات الأداء التي تمثل موضوعا لمراجعة الأداء من قبل المراجع العام.

[6] **تعزيز** دور لجنة الاستخبارات والأمن البرلمانية حتى تتمكن من تقديم رؤية برلمانية واضحة بشكل أفضل بشأن جهاز الأمن الوطني بما في ذلك جهود مكافحة الإرهاب ووضع الأولويات والأفراد الذين يمكنهم التعامل مع المعلومات الحساسة بما قد يلزم لتنفيذ هذا الإجراء.

[7] **توجيه** المدير التنفيذي للجهاز الوطني الجديد للاستخبارات والأمن (التوصية 2) لإنشاء مجموعة استشارية تتعلق بمكافحة الإرهاب:

(أ) تكون مسؤولة عن تقديم المشورة لجهاز الاستخبارات والأمن الوطني وهيئة الاستخبارات والأمن أو من يحل محلها (التوصية 2 و 3)، و

(ب) العمل على استحداثها تشريعياً بقدر ما أمكن تطبيق ذلك وبدون تأخير في استحداثها.

[8] **توجيه** المدير التنفيذي لجهاز الاستخبارات والأمن الوطني الجديد (التوصية 2) لتقديم المشورة بشأن أولويات الأمن والاستخبارات الوطنية وفي وضع التقارير السنوية بالتهديدات (التوصية 17)، وملخص للتوصية التي قدمتها المجموعة الاستشارية العام الماضي بشأن مكافحة الإرهاب (التوصية 7) والإجراءات التي اتبعت استجابة للتوصية.

[9] **توجيه** جهاز الاستخبارات والأمن الوطني الجديد (التوصية 2) ومرحلياً على صعيد إدارة رئيس الوزراء والمجلس لتحسين أداء الاستخبارات والأمن ومشاركة المعلومات بما يتضمن:

(أ) تبني تغيير في المنهج واتباع مبدأ "الحاجة للمعرفة" عبر أجهزة القطاع العام ذات الصلة مع توجيه اهتمام خاص للحكومة المحلية بما في ذلك الهياكل الإدارية للطوارئ على المستوى المحلي والإقليمي لضمان إتاحة مشاركة المعلومات وليس مجرد تقييد المعلومات، و

(ب) الإشراف على التطبيق في غضون ستة أشهر من إصدار التوصيات في مراجعة 2018 لنظام تصنيف الأمن النيوزيلندي:

- (i) (أولاً) توسيع مبادئ نظام التصنيف لتنص على عدم استمرار تصنيف المعلومات لأجل غير مسمى عند وجود شك، بل تصنف المعلومات على المستوى الأقل،
- (ii) (ثانياً) مراجعة وتعزيز توجيه أجهزة القطاع العام وتطوير التدريب،
- (iii) (ثالثاً) تبني منهج مبني على نوع الموضوع لتصنيف منهجي للسجلات التاريخية، و
- (iv) (رابعاً) تطوير مؤشرات لعمل وأداء نظام التصنيف.

[10] **تعديل** قانون الاستخبارات والأمن لعام 2007 بشأن اتفاقات التعامل المباشرة والزام أجهزة الاستخبارات والأمن الوطني الجديدة ومرحلياً على صعيد إدارة رئيس الوزراء والمجلس بتقديم تقارير دورية للوزير المسؤول عن جهود مكافحة الإرهاب بشأن وضع الاتفاقات وتطبيقها.

[11] **توجيه** المدير التنفيذي لأجهزة القطاع العام المكلفة بجهود مكافحة الإرهاب لبحث توافر عدد كاف من الموظفين الحاصلين على تصريح أمني من عدمه وضمان أن هؤلاء الموظفين يتمتعون بأدوات وصول مناسبة لإدارة المنشآت والمعلومات وأنظمة التكنولوجيا ومن ثم تكون لديهم القدرة على مراجعة المواد ذات الصلة عند الحاجة.

[12] **تطوير** وتعزيز أنظمة تقارير سهلة الوصول من شأنها أن تمكن الجماهير من الإبلاغ بأمان وسهولة عن السلوكيات أو الحوادث ذات الصلة عن طريق نقطة تواصل منفردة داخل الحكومة.

[13] **تطوير** ونشر مؤشرات وعوامل خطورة تشرح للجماهير السلوكيات المحددة التي تظهر إمكانية تورط الشخص في تطرف عنيف أو إرهاب واطلاعهم دورياً بمستجدات الوضع مع تطور المشهد.

[14] **إنشاء** برنامج لتمويل الأبحاث النيوزلندية المستقلة حول أسباب وإجراءات منع التطرف العنيف والإرهاب في إطار النصوص التالية:

(أ) يجب منح جهاز الاستخبارات والأمن الوطني الجديد مخصصات تستمر لسنوات لتمويل الأبحاث،

(ب) يجب اختيار تحديد أولويات الأبحاث ومنح المستفيدين والذين يتم اختيارهم من قبل لجنة من المسؤولين تابعين لجهاز الاستخبارات والأمن الوطني الجديد (التوصية 2) وممثلين عن المجموعة الاستشارية لمكافحة الإرهاب (التوصية 7) وتكون للمجموعة الاستشارية ممثلة للأغلبية داخل فريق الاختيار، و

(ج) يجب تشجيع المستفيدين من المنح على نشر وتقديم نتائج أبحاثهم سنوياً بشأن الموضوعات المتعلقة بالتطرف ومنع وكشف التهديدات الحالية والناشئة للتطرف العنيف والإرهاب والتعامل معها (التوصية 16).

[15] **خلق** فرص لتحسين الفهم العام للتطرف ومنع وكشف التهديدات الحالية والناشئة للتطرف العنيف والإرهاب والتعامل معها داخل نيوزيلندا تحت قيادة مبدئية من وزير الاستخبارات والأمن الوطني وبما يتضمن مناقشة علنية وممتدة حول:

(أ) طبيعة جهود مكافحة الإرهاب داخل نيوزيلندا بما في ذلك المخاطر والتهديدات الحالية وإجراءات أجهزة القطاع العام لحماية المواطنين النيوزلنديين من التهديدات وخطورة الإرهاب،

(ب) المخولين لتنفيذ جهود مكافحة الإرهاب وأدوارهم وإدراك أن الجاليات والمجتمع المدني والحكومة المحلية والقطاع الخاص جميعهم يلعبون دوراً في جهود مكافحة الإرهاب بما يتضمن ولا يقتصر على كونهم مصادر هامة للمعلومات،

(ج) الحاجة إلى تعزيز التوازن بين خصوصية الأفراد وسلامة الأفراد والجاليات ولفهم القبول الاجتماعي لمشاركة أجهزة القطاع العام في مكافحة الإرهاب وأنشطة مكافحة التطرف العنيف،

(د) دعم الجماهير لإدراك كيفية الاستجابة عند ملاحظة سلوكيات وأحداث مقلقة قد يبدو من خلالها إمكانية تورط الشخص في تطرف عنيف وإرهاب، و

(هـ) كيفية مساهمة التماسك الاجتماعي والدمج الاجتماعي والتنوع في المجتمع الفعال.

[16] **توجيه** المدير التنفيذي لوكالة الاستخبارات والأمن الوطني الجديدة (التوصية 2) لاستضافة مؤتمر سنوي لجمع الهيئات الحكومية المركزية والجاليات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين (التوصية 14) لخلق الفرص لبناء علاقات ومشاركة رؤية مكافحة التطرف العنيف والإرهاب.

[17] إِيْزَامُ التَّشْرِيعِ بِنِ

(أ) بَقِيَامِ وَزِيرِ الْإِسْتِخْبَارَاتِ وَالْأَمْنِ الْوَطْنِيِّ بِالنَّشْرِ فِي كُلِّ دَوْرَةِ بَرْلَمَانِيَّةِ أَوْلِيَايَاتِ الْإِسْتِخْبَارَاتِ وَالْأَمْنِ الْوَطْنِيِّ وَإِحَالَتِهِمْ إِلَى لَجْنَةِ الْإِسْتِخْبَارَاتِ وَالْأَمْنِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ لِدِرَاسَتِهَا،

(ب) نَشْرَ الْوَزِيرِ الْمَسْؤُولِ لِتَقْرِيرِ التَّهْدِيدَاتِ السَّنَوِيِّ، وَ

(ج) تَقْوْمَ لَجْنَةِ الْإِسْتِخْبَارَاتِ وَالْأَمْنِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ بِأَسْتِلَامِ وَالنَّظَرِ فِي الطَّلِبَاتِ عَلَى أَوْلِيَايَاتِ الْإِسْتِخْبَارَاتِ وَالْأَمْنِ الْوَطْنِيِّ وَتَقْرِيرِ التَّهْدِيدَاتِ السَّنَوِيِّ وَدِرَاسَتِهِمْ.

[18] **مِرَاجَعَةُ جَمِيعِ التَّشْرِيعَاتِ ذَاتِ الصَّلَةِ بِجُهْدِ مَكَافِحَةِ الْإِرْهَابِ (بِمَا فِي ذَلِكَ قَانُونِ قَمَعِ الْإِرْهَابِ لِسَنَةِ 2002 وَقَانُونِ الْإِسْتِخْبَارَاتِ وَالْأَمْنِ لِسَنَةِ 2017) وَلِضْمَانِ مَلَاءَمَتِهِ وَتَمَكِينِ أَجْهَزَةِ الْقَطَاعِ الْعَامِّ مِنَ الْعَمَلِ بِفَاعَلِيَّةٍ وَتَحْدِيدِ أَوْلِيَّةِ النَّظَرِ فِي جَرَائِمِ الْإِرْهَابِ السَّالِفَةِ فِي قَانُونِ قَمَعِ الْإِرْهَابِ، فَضْلًا عَنِ الْمِرَاجَعَةِ الْعَاجِلَةِ لِنَتَائِجِ الْمَادَّةِ 19 مِنْ قَانُونِ الْإِسْتِخْبَارَاتِ وَالْأَمْنِ بِشَأْنِ اكْتِشَافِ الْهَدَفِ وَالانْتِضَامِ إِلَى وَتَطْبِيقِ مِعَاهِدَةِ بُوْدَابِسْتِ.**

توصيات لتحسين نظام ترخيص الأسلحة في نيوزيلندا

نوصي الحكومة بـ

- [19] **توجيه الشرطة النيوزيلندية (أو أي كيان معني آخر) لتوضيح السياسات والمعايير المهنية والتوجيهات المتعلقة بنظام ترخيص الأسلحة النارية وجعلها منسجمة مع القانون.**
- [20] **توجيه الشرطة النيوزيلندية (أو أي كيان معني آخر) بتقديم نظام الكتروني للتعامل مع طلبات ترخيص الأسلحة النارية.**
- [21] **توجيه الشرطة النيوزيلندية (أو أي كيان معني آخر) لضمان حصول موظفو ترخيص الأسلحة النارية على تدريب دوري وتبني مراجعات دورية لجودة عملهم.**
- [22] **توجيه الشرطة النيوزيلندية (أو أي كيان معني آخر) لتقديم مؤشرات أداء تركز على التطبيق الفعال لنظام ترخيص الأسلحة النارية وينبغي أن تتضمن المؤشرات الأساسية ما يلي:**
- (أ) مراقبة دورية لأداء موظفو ترخيص الأسلحة النارية لضمان تلبية المعايير الوطنية، و
- (ب) زيادة ثقة الجماهير في نظام ترخيص الأسلحة النارية (يمكن تقييمه من خلال تقارير استقصاء رضى المواطنين النيوزيلنديين عن الشرطة أو الآليات المشابهة).
- [23] **توجيه الشرطة النيوزيلندية (أو أي كيان معني آخر) لطلب عمليتين جديدتين في حال كان مقدم الطلب الذي أقام خارج نيوزيلندا لفترات طويلة خلال العشر سنوات السابقة للطلب:**
- (أ) على مقدمي الطلبات تقديم فحوصات السجل الجنائي أو الفحوصات الشرطة الصادرة عن البلدان التي أقاموا فيها سابقًا، و
- (ب) ينبغي على الضباط المسؤولين عن التحقق في إصدار الأسلحة النارية مقابلة أفراد العائلة أو أي أفراد آخرين تربطهم علاقة قريبة بمقدم الطلب في البلدان الأخرى باستخدام التكنولوجيا في حال لا يوجد أقارب أو أشخاص على علاقة وطيدة بمقدم الطلب داخل نيوزيلندا.
- [24] **تقديم بلاغ إلزامي لشرطة نيوزيلندا بشأن أي إصابات ناتجة عن الأسلحة النارية من قبل متخصصين في المجال الصحي.**

توصيات لدعم احتياجات التعافي المستمرة للعائلات المتضررة والناجين وشهود الهجوم

نوصي الحكومة بـ:

[25] توجيه وزارة التنمية الاجتماعية للعمل مع أجهزة القطاع العام المعنية بما في ذلك شرطة نيوزيلندا واتحاد تعويضات الحوادث ووزارة العدل ومنظمة الهجرة والمنظمات غير الحكومية في نيوزيلندا لتسهيل سبل الوصول لدعم التعافي المستمر للعائلات المتضررة والناجين وشهود الهجوم الذي وقع في 15 مارس 2019 بما في ذلك تخصيص نقطة تواصل مستمرة منفردة لكل عائلة وناجي وشاهد يمكن من خلالها نقل جميع دعم أجهزة القطاع العام المقدم لهم.

[26] بحث إنشاء شبكة أو مجلس جماعي لبحث الآثار الناتجة أو أي آلية أخرى ذات صلة من شأنها أن تمكن أجهزة القطاع العام والمنظمات غير الحكومية والعائلات المتضررة والناجين والشهود من الموافقة على برنامج عمل محدد لتقديم خدمات دعم مستمرة للعائلات المتضررة والناجين وشهود الهجوم الإرهابي.

[27] توجيه إدارة رئيس الوزراء والمجلس بالتعاون مع أجهزة القطاع العام للمناقشة مع العائلات المتضررة والناجين وشهود الهجوم الإرهابي الذي وقع في 15 مارس 2019 بشأن عمليات العدالة التصالحية - إن وجدت - التي قد تكون مطلوبة وكيفية تصميم وتمويل هذه العمليات.

توصيات لتحسين التماسك الاجتماعي واستجابة النيوزيلنديين للتنوع السكاني المتزايد

نوصي الحكومة بـ:

[28] **إعلان** أن وزير التنمية الاجتماعية والعمالة ووزارة التنمية الاجتماعية يتحملون المسؤولية والمساءلة بشأن تنسيق منهج حكومي متكامل لبناء تماسك اجتماعي بما في ذلك التماسك المجتمعي.

[29] **توجيه** وزير التنمية الاجتماعية لمناقشة الجاليات والمجتمع المدني والحكومة المحلية والقطاع الخاص والتعاون معهم على تطوير نطاق عمل استراتيجية التماسك المجتمعي ومراقبة وتقييم النظام.

[30] **بحث** آلية خيارات الحكومة للجهاز الذي يركز على الجاليات العرقية وتنوع الثقافات وإنشاء كيان مؤسسي من شأنه أن يتضمن المهام الحالية المتوقعة من مكتب الجاليات العرقية ويمكن أجهزة القطاع العام الجديدة المسؤولة من التركيز على المهام التالية وأداءها:
(أ) تقديم النصيحة للحكومة وأجهزة القطاع العام بشأن الأولويات والتحديات التي تؤثر على رفاهية المجتمعات العرقية،

(ب) تجميع واستخدام البيانات لتحليل ومراقبة وتقييم جهود القطاع العام لتحسين رفاهية المجتمعات العرقية وماهية هذه الجهود وكيفية تحديد الأولويات بشأنها،

(ت) تطوير نطاق عمل للتقييم يتضمن مؤشرات أداء تبحث أثر وفاعلية السياسات الحكومية والبرامج على لرفاهية المجتمعات العرقية.

[31] **وضع** أولويات تطوير إجراءات ومؤشرات مناسبة (مثل إطار عمل لمعايير المعيشة) للتماسك الاجتماعي بما في ذلك الدمج المجتمعي.

[32] **إلزام** أجهزة القطاع العام بتحديد أولوية جمع البيانات بشأن الخصائص السكانية الثقافية والعرقية والدينية لدعم تحليل وتقديم نتائج التغير المجتمعي المتسارع داخل نيوزيلندا وخلق سياسة أفضل وتعزيز تقييم السياسة.

[33] **توجيه** المديرين التنفيذيين لأجهزة القطاع العام المكلفين بجهود مكافحة الإرهاب لاستمرار تركيز الجهود على تنوع القوى العاملة المتزايد بشكل ملحوظ بما في ذلك ما يتعلق بأدوار القيادة والتشاور مع المجموعة الاستشارية لمكافحة الإرهاب (التوصية 7)

[34] **تشجيع** مفوض الخدمة العامة على نشر تقرير سنوي:

- (أ) يقدم رؤية شاملة عن تقدم القطاع العام بشأن التزامات بابا بونامو بما في ذلك تحديد مجالات الأداء الجيد لأجهزة القطاع العام والمجالات القابلة للتحسين والرؤى بالغة الأهمية عبر جميع الأجهزة بشأن أماكن توجيه الجهود، و
- (ب) تحديد أولوية وضع تقارير بشأن التقدم الذي حققته أجهزة القطاع العام المكلفة بتنفيذ جهود مكافحة الإرهاب.

[35] **تشجيع** مفوض الخدمة العامة على استمرار تركيز الجهود على تنوع القوى العاملة المتزايد بشكل ملحوظ إلى جانب جذب المواهب المتنوعة للأدوار القيادية في الخدمة العامة على المستوى الأول والثاني والثالث.

[36] **الاستثمار** في الفرص المتاحة لشباب نيوزيلندا لتعلم أدوارهم وحقوقهم ومسؤولياتهم وإدراك قيمة التنوع العرقي والديني وفكرة شمول الجميع وتسوية الخلافات ومحو الأمية المدنية والتنظيم الذاتي.

[37] **خلق** فرص لإجراء حوارات عامة دورية تحت رعاية الوزير المسؤول - وزير التنمية الاجتماعية والعمالة - لجميع المواطنين لمشاركة الأفكار وتحسين الفهم بشأن:

(أ) التماسك الاجتماعي بما في ذلك شمول الجميع والجهود الجماعية اللازمة لتحقيق التماسك، و

(ب) قيمة مساهمة التنوع الثقافي والعرقي والديني في بناء مجتمع يتسم بحسن الأداء.

[38] **إلزام** مجتمعات القطاع العام بمشاركة تتوافق مع تعهدات مشاركة مفتوحة للمواطنين مع الحكومة وبالأخص:

(أ) إلزام الأجهزة بأن تكون واضحة بشأن درجة تأثير المشاركة المجتمعية على صنع قرار مصاحب وذلك بالإشارة إلى المجتمعات التي تقع فيها المشاركة على الاتحاد الدولي للمشاركة العامة نطاق المشاركة العامة، و

(ب) تشجيع الأجهزة على تبني مستويات أكثر "تعاوناً ومشاركة" بما يتلاءم مع الاتحاد الدولي للمشاركة العامة نطاق المشاركة العامة.

[39] **تعديل** التشريع لجعل الجرائم بدافع الكراهية في:

(أ) قانون ملخص المخالفات لسنة 1981 والذي يتوافق مع الجرائم القائمة ومخالفات السلوك أو اللغة أو الاعتداء أو الضرر المتعمد والترويع، و

(ب) قانون الجرائم لسنة 1961 والذي يتوافق مع الجرائم القائمة على الاعتداء الحالية، والحرق والضرر المتعمدين.

[40] **إلغاء** المادة 131 من قانون حقوق الإنسان لسنة 1993 وإدخال نصوص على قانون الجرائم لسنة 1961 بشأن الجرائم التي تثير تناحر عرقي أو ديني بقصد الإثارة ومن خلال التهديد أو الاتصالات المسيئة والمهينة التي تتضمن الانتماء الديني الواجب صيانتها.

[41] **تعديل** تعريف كلمة "مرفوض" في البند 3 من قانون تصنيف الأفلام وأفلام الفيديو والإعلانات لعام 1993 لتضمن السيادة العنصرية والكراهية العنصرية والتمييز العنصري.

[42] **توجيه** شرطة نيوزيلندا لمراجعة طرق تسجيل الشكاوى بشأن السلوك الإجرامي للتوصل بشكل منهجي إلى دوافع الكراهية المحفزة للاعتداء، فضلا عن تدريب موظفو الصف الأول:
(أ) تحديد مؤشرات التحيز ومن ثم تحديد جرائم الكراهية المحتملة عند إدراك أن الاعتداء يحدث بدافع الكراهية،

(ب) دراسة انطباعات الضحايا والشهود مما يجعلهم قادرين على تسجيل متى يصنف الاعتداء بأنه وقع بدافع الكراهية.

(ج) تسجيل دوافع الكراهية تلك بالشكل الذي يسهل الاستخدام الأخير للبند 9 (1) (د) من قانون العقوبات لسنة 2002.

توصيات للتطبيق

نوصي الحكومة بـ

[43] **ضمان** منح الوزير المسؤولية ومساءلته لقيادته وتنسيق الاستجابة لتطبيق التوصيات الصادرة عنا وإعلان تنصيبه.

[44] **إنشاء** فريق استشاري لرقابة التطبيق:

أ) يتضمن ممثلين عن الجاليات والمجتمع المدني والحكومة المحلية والقطاع الخاص والعائلات المتضررة والناجين والشهود وفريق مرجعية الجالية الإسلامية،

ب) تقديم التوصية للوزراء المسؤولين (التوصيات 1 و43) بشأن تصميم خطة تطبيق الحكومة وبدء تنفيذها، و

ت) نشر توصيتها لتعزيز الشفافية.

ملاحظة ختامية

- [1] يقدم هذا التقرير سردًا مستقلًا بشأن ما حدث في الفترة التي سبقت الهجوم الإرهابي الذي وقع في 15 مارس 2019، وما كان يمكن فعله -إن وجد- لوقف هذا الهجوم وما الذي يجب فعله حاليا لتحسن درجة حماية المواطنين النيوزيلنديين.
- [2] بعيدا عن الأحداث الرهيبة للهجوم الإرهابي الذي وقع في 15 مارس 2019 تأتي المسؤولية للتفكير والتعلم.
- [3] يظل الواجب الأول على الحكومة تأمين شعبها. بالرغم من ذلك، فإن الأمن الوطني ليس من اختصاص أجهزة الاستخبارات والأمن وإنفاذ القانون بمفردها، ولكن العديد من أجهزة القطاع العام عليها دور ينبغي أن تؤديه في هذا الشأن، غير أن ذلك لا يقل أهمية عن دور كلا من الجاليات والمجتمع المدني والحكومة المحلية والقطاع الخاص، ويلعب المواطنون النيوزيلنديون دورا حيويا في مواجهة الإرهاب والتطرف، ولتفعيل هذا الدور يجب إبلاغهم بالمشكلات وما يجب عليهم فعله للمساعدة.
- [4] مع مراعاة ما سبق، أرفقنا في تقريرنا كَمَا هائلا من المواد التي صنفت سابقا بأنها سرية للغاية أو سرية، وقد فعلنا ذلك لتسليط الضوء على كيفية عمل جهود مكافحة الإرهاب داخل نيوزيلندا بشكل فعلي، ويتيح ذلك إجراء مناقشة مستقبلية يكون الجميع فيها ملما بكافة التفاصيل، ونرى هذه المناقشة المثمرة أساسية للقبول الاجتماعي ومن ثم، تفعيل جهود مكافحة الإرهاب.
- [5] ندرك أنا أنهينا تحليل الأحداث وتقديم التقارير في ظل وجود فيروس كورونا، وقد أثر الوباء على جميع المجتمعات ونبه إلى الحاجة إلى تحقيق التكيف المجتمعي وإيجاد بنية تحتية اجتماعية، وتفسر أيضا ما يمكن تحقيقه في حال العمل الجماعي للمجتمع بشأن المصلحة العامة الأوسع.
- [6] نؤكد على أهمية التماسك الاجتماعي للرفاهية المستقبلية للنيوزيلنديين، وبينما يعتبر التماسك المجتمعي في نيوزيلندا أعلى بكثير مقارنة من غيره في العديد من البلدان الأخرى إلا أننا نشير إلى بعض مؤشرات التقصير، ولذا فإن الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتعزيزه يعتبر من المهام الحيوية للحكومة، ونثق في وجود الإرادة على ذلك، وقد قدمنا من خلال توصياتنا آلية ينبغي الاستفادة منها لتفعيل ذلك.
- [7] لن تكون هذه التغييرات سهلة ولكننا أشرنا إلى التحدي ونطلب من الحكومة تناول المشكلات والعمل على حلها.

